

من سنابل القمح إلى الموائد الفريكة.. تراث متوارث في كوباني

كوباني، سلافا أحمد - مع حلول موسم الحصاد من كل عام، تعود رائحة "الفريكة" التي تفوح من قرى وأحياء مدينة كوباني، حاملة معها ذكريات الأجداد وقصص النساء اللواتي حافظن على هذه العادة المتوارثة لعقود طويلة.



لاتزال الأمهات في كوباني عنواتاً بارزاً للحفاظ على هذا الإرث الشعبي "الفريكة". إذ يواصلن نقل خبراتهن وعاداتهن المتوارثة إلى بناتهن وأحفادهن ليبقى إعداد الفريكة تقليداً حياً يروي للأجيال القادمة حكاية الأرض والهوية والانتماء.

الفريكة تراث قروي

ورغم التغيرات التي طرأت على أساليب الحياة وتوفر معظم المنتجات الغذائية، ما زالت نساء كوباني يحرصن على ممارسة هذه الطقوس التراثية كل عام. ففي كل موسم حصاد تجدد مشاهد التعاون والعمل الجماعي بين العوائل. لتبقى "الفريكة" شاهداً على إصرار الأمهات على حماية الموروث الشعبي ونقله إلى الأجيال القادمة، وبفضل هذا الإصرار لا تزال رائحة "الفريكة" المحمصة تتصاعد من قرى كوباني عاماً بعد عام. حاملة معها إرثاً ثقافياً عريقاً يرفض أن



طريقة إعداد الفريكة

وأوضحت "نائلة"، عمل الفريكة يبدأ بجمع سنابل القمح بديلاً. ثم تركها لفترة قصيرة حتى تجف قليلاً قبل أن يجمع وترتب على الأرض بطريقة خاصة تمهيداً لعملية الشواء: "نحصد القمح بالنجل. ثم نتركه قليلاً تحت الشمس. بعد ذلك نفرش القش على الأرض. ونضع السنابل فوقه ونغطيها بطبقة أخرى. ثم نشعل النار حتى ينضج القمح بشكل متساوٍ".



في المنزل رغم توفرها في الأسواق. مشيرةً، إلى أن الأمر لا يتعلق بالحاجة إليها بقدر ما يتعلق بالحفاظ على عادة متجذرة في المجتمع. وقالت: "منذ طفولتنا كنا نراقق والدتنا أثناء إعداد الفريكة. وكنا نشاهد مراحل العمل كافة من جمع السنابل إلى شوائبها وتنظيفها وطحنها. واليوم ما زالت والدتنا تقوم بهذه المهمة. وحاول تعلمينا التفاصيل نفسها حتى لا ننسى هذه العادة".

وأضافت: "محتاج عملية شواء الفريكة إلى متابعة دقيقة. إذ يتم تقليب السنابل باستمرار حتى تنضج بالكامل. ثم تنقل إلى مكان آخر وتنفس تحت أشعة الشمس لمدة ثلاثة أو أربعة أيام لتجف جيداً".

وأشارت نائلة، إلى أن العمل لا ينتهي عند مرحلة التجفيف، بل تبدأ بعدها عملية دق الفريكة وتنظيفها وغربلتها للتخلص من الشوائب والقشور وصولاً إلى المنتج النهائي الجاهز للطهو: "بعد أن تجف الفريكة جيداً، نقوم بدقها ثم غربلتها وتنظيفها بعناية حتى تصبح جاهزة للاستخدام وإعداد الطعام".

مؤكدةً، أن الفريكة المصنوعة يدوياً تتميز بطعمها وجودتها مقارنة بالمنتجات الجاهزة. موضحةً، أن بعض الأنواع المتوفرة في الأسواق تخضع لعمليات تصنيع مختلفة تفقد فيها جزءاً من نكهتها الأصلية.

إرث متوارث بين الأجيال

اللغة الكردية في روح أفا.. وجود أمة ومقاومة شعب

قد تفقد الشعوب أرضاً أو سلطة أو ثروة. لكن ما دامت تحتفظ بلغتها فإنها تحتفظ بفتحها. وهكذا تكون اللغة وطناً. فاللغة ليست مجرد وسيلة للتواصل بين الناس. بل ذكرة جماعية. تاريخ حي. حامية الثقافة. القيم والمبادئ والوجدان القومي. ولعل تجربة الشعب الكردي في روح أفا تمثل واحدة من أبرز تجارب الصمود اللغوي في العصر الحديث. ص - ٣



المسرح الكردي في سوريا.. بين الذاكرة الجمعية والتجربة الذاتية

عندما يُذكر المسرح الكردي في سوريا، فإنه لا يُذكر بوصفه مجرد لون أدبي أو نشاط فني فحسب. بل يُستعاد بوصفه سيرةً مؤنثة لوجود شعبي حُرُم طويلًا من أبسط أدوات التعبير عن ذاته. لقد نشأ هذا المسرح في منطقة ظلت فيها اللغة الكردية مهتمسةً رسمياً. ولم يُعترف بها دستورياً، ما جعل أية محاولة للإبداع بها عملاً محفوفاً بالمخاطرة. ص - ٩



كرة السلة تتنافس من جديد عبر بطولة MIX الأولى

اختتمت منافسات دور المجموعات من بطولة MIX ٣*٣ لكرة السلة للشابات والشبان، التي ينظمها نادي الأسايش الرياضي بمشاركة ١٤ فريقاً من من قامشلو والحسكة والدراسية. في خطوة تهدف إلى تنشيط اللعبة ودعم الفئات الشابة وتشجيعها على الاستمرار في ممارسة كرة السلة. ص - ١٠



بعد زيارتها لعفرين والشيخ مقصود إلهام أحمد تلقتي الأمين العام للحزب الديمقراطي السوري

بعد أن قامت الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية، إلهام أحمد بزيارة إلى عفرين وحي الشيخ مقصود بحلب. التقت بالأمين العام للحزب الديمقراطي السوري، أحمد أعرج وناقشا جملةً من القضايا السياسية والوطنية. ص - ٤



دريا أرسلان: الاندماج الديمقراطي أساس الشراكة المستدامة



شدت عضوة الهيئة الإدارية في حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، دريا أرسلان، أن من أهم الخطوات التي يجب أن تقوم بها الدولة التركية، لنجاح عملية السلام، إطلاق سراح القائد عبد الله أوجلان وأشارت، إلى أن التغيير الديمقراطي أساس الحل الممكنة. وأن الاندماج الديمقراطي، ص - ٥

روناهي

عين الحقيقة

يوميات سياسية وثقافية اجتماعية عامة تصدر عن مؤسسة روناهي للإعلام والنشر

أست عام ٢٠١١ - السنة الخامسة عشرة | النسخة المطبوعة - ١٤٢٤ | النسخة الإلكترونية - ٢٤٢٢ | الأربعاء - ٢ حزيران ٢٠٢٦ م (٥٠٠) ل.س

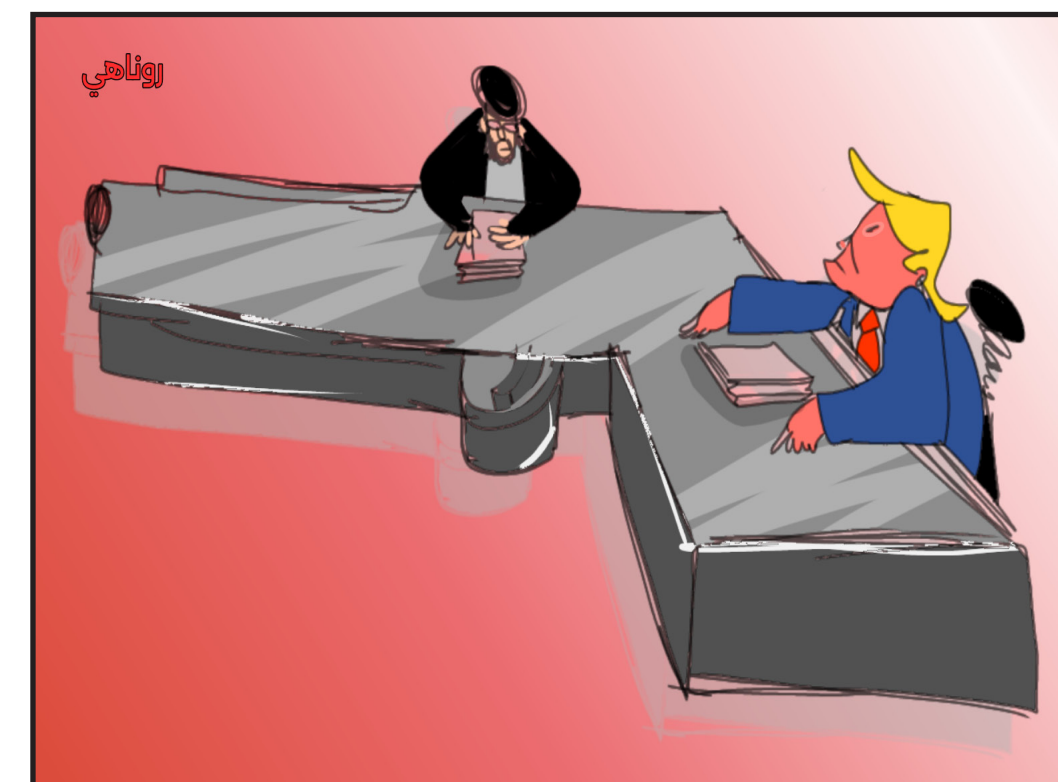
المرأة السورية بين المنجزات والإقصاء لدى الحكومة المؤقتة

قيمت رئيسة هيئة المرأة في مقاطعة الجزيرة روهات خليل واقع المرأة السورية اليوم من خلال إقصائها من تأدية أدوارها الطبيعية وإشغال حيز هام في المؤسسات ومراكز صنع القرار وما حققته من منجزات طيلة سنوات الأزمة السورية. وأشارت إلى أن النساء السوريات ساهمن في إدارة المؤسسات والعمل المجتمعي. وشددت على ضرورة تمثيلهن العادل في المؤسسات بامتلاك صلاحيات فعلية تسمح لهن بالمساهمة في رسم التوجهات واتخاذ القرارات. ص - ٢



تركيا تتجاوز اختراق الأمن الرقمي السوري إلى احتلاله

يتوقف مفهوم "الاختراق الرقمي" حسب الفقه السياسي والأمني المعاصر عند حدود التجسس، أو سحب البيانات، أو تخريب المنشآت الحيوية عن بعد. ولكن: ما تمارسه أنقرة في سوريا تجاوز كلياً هذه المستويات، وحوّلت إلى "احتلال رقمي وإداري" منح "يقوم على تفكيك البنية التوثيقية والسيادية الأصلية لسوريا. ص - ٥



روهات خليل: المرأة السورية تجاوزت الأدوار التقليدية لكن تمثيلها ما يزال دون مستوى مسؤولياتها

قامشلو، دعاء يوسف - أكدت رئيسة هيئة المرأة في مقاطعة الجزيرة "روهات خليل" أن المرأة السورية أثبتت قدرتها على القيادة وتحمل المسؤولية خلال سنوات الأزمة، إلا إن حجم مشاركتها في مواقع صنع القرار ما يزال أقل من دورها الحقيقي في المجتمع.



بالمساهمة في رسم التوجهات واتخاذ القرارات.

فيما لفتت إلى أن هناك جملة من التحديات التي ما تزال تُحد من وصول المرأة إلى مواقع القيادة وصنع القرار، وفي مقدمتها العوائق الثقافية والاجتماعية التي ما تزال تنظر إلى المناصب القيادية والسياسية باعتبارها مجالاً يهيمن عليه الرجال. وأن بعض المفاهيم التقليدية ما تزال تشكل حاجراً أمام مشاركة النساء بشكل أوسع في الحياة السياسية والعامّة. رغم التحولات الكبيرة التي شهدتها المجتمع خلال السنوات الأخيرة، وتابعت: «ضعف التمثيل السياسي للنساء على مستوى المؤسسات يحد من قدرتهن على التأثير في القرارات المرتبطة بقضايا المجتمع. ويجعل حضورهن أقل من مستوى إمكاناتهن وخبرتهن وإلى جانب ذلك أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة تشكل عائقاً إضافياً أمام الكثير من النساء اللواتي في أوجهن الانخراط في العمل العام والسياسي. إذ تفرض الظروف المعيشية أولويات وضغوطاً تجعل المشاركة العامة أكثر تعقيداً للعديد منهن كما أن محدودية برامج التدريب والتأهيل والدمج المؤسسي الموجه للنساء تؤثر على فرص تطوير المهارات القيادية والسياسية اللازمة للوصول إلى مواقع للمسؤولية».

وترى أن الدور الذي لعبته النساء خلال هذه السنوات يجب أن يكون منطلقاً لإعادة النظر في مستوى مشاركتهن داخل المؤسسات الرسمية ومواقع صنع القرار. بما يتناسب مع حجم الجهود التي قدمتها في مختلف المجالات.

تحديات المشاركة النسائية

ورغم التطور الملحوظ في حضور النساء في المؤسسات لا تزال أقل من حجم الدور الحقيقي الذي تؤديه داخل المجتمع. حيث أشارت إلى أنه ما تزال هناك فجوة بين المسؤوليات التي تتحملها النساء يومياً وبين مستوى تمثيلهن في الواقع السياسية والإدارية العليا.

وأكدت أن النساء كنّ في مقمعة الجهود الإنسانية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية خلال السنوات الماضية. إلا إن هذا الدور لا ينعكس دائماً بصورة عادلة داخل المؤسسات التي تتخذ القرارات المتعلقة بمستقبل المجتمع.

وأوضحت: «قضية تمثيل المرأة لا ترتبط فقط بعدد المقاعد التي تشغلها النساء داخل

الجالس أو المؤسسات. وإنما بمدى قدرتهن على المشاركة الحقيقية في صنع القرار والتأثير في السياسات العامة. وأن التمثيل الشكلي لا يحقق الغاية المطلوبة إذا لم يقرن بمصاحبات فعلية تسمح للنساء

بالتأثير في صنع القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

نساء روج آفا: تجاهل حقوق المرأة وفرض نظام مركزي لا يراعي تطلعات النساء لن يحظ بدعمنا

فامشلو/ ملاك علي - عبّرت نساء من روج آفا عن مطالبهن وريّوتهن لمستقبل سوريا. مؤكّداً أن بناء سوريا بدمقراطية مستقرة يتطلب الاعتراف بالتضحيات التي قدمتها المرأة على مختلف المستويات. وضمان مشاركتها الفاعلة في رسم مستقبل البلاد وصياغة دستور يكفل حقوق المواطنين دون تمييز.

تواصل حملة دعم وحدات حماية المرأة أطلقها جُمُهر سنّار فعاليتها ونشاطاتها بهدف التأكيد على الدور الريادي للمرأة

في الدفاع عن المجتمع والمشاركة في بناء مستقبل سوريا. وأنّ هئي الحملة في ظل النقاشات التواصلية حول شكل سوريا الجديدة ومضامين دستورها. حيث تُؤكد المشاركات فيها على ضرورة ضمان حقوق المرأة وترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والشراكة الحقيقية في مختلف المؤسسات، وخلال سنوات النضال والكفاح في روج آفا.

وأضافت أن «أي مشروع لبناء سوريا الجديدة يجب أن يقوم على أسس الديمقراطية والعدالة والمساواة. وأن ضمان حقوق المرأة

مشاركتهن في الحياة العامة:»إصرار النساء على الاستمرار في العمل والمشاركة رغم الصعوبات كان عاملاً أساسياً في ترسيخ هذا الحضور إلى جانب تنامي الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة كمشريك في التنمية والاستقرار كما لعبت منظمات المجتمع المدني والمؤسسات النسائية دوراً هاماً في دعم النساء وتمكينهن عبر برامج التدريب وبناء القدرات وتعزيز فرص المشاركة في مختلف القطاعات.»

وأضافت أن توسع فرص التعليم والتأهيل خلال السنوات الماضية أسهم في إعداد جيل جيد من النساء القادرات على تولي المسؤوليات والمشاركة في الشأن العام. والتحوّلات التي شهدها المجتمع السوري أوجدت حاجة متزايدة إلى مشاركة النساء في مختلف المجالات. الأمر الذي فتح الباب أمام بروز نماذج نسائية ناجحة في الإدارة العامة. وأن معالجة هذه التحديات تتطلب إرادة سياسية جادة وإصلاحات قانونية ومجتمعية تعزز مبدأ تكافؤ الفرص وتوفّر بيئة أكثر دعماً لمشاركة النساء في مختلف المجالات.

نحو مشاركة متساوية

وفي حديثها عن مستقبل المرأة السورية. ترى روهات أن السنوات الماضية حملت أيضاً العديد من المؤشرات الإيجابية التي ساهمت في تعزيز حضور النساء وتوسيع مساحة الإِدْرائي.

هيئة العدالة الاجتماعية في قامشلو ص:٢٤٥
التاريخ:٢٤/٥/٢٠٢٤
سند تبليغ حكم عن طريق الصحف
الغرفة الثانية
الجهة طالب التبليغ:أحمد حسن الصالح
الجهة المطلوب تبليغها:محمد زهري صادق الهرجان
الموضوع:تثبيت ملكية مركبة

نظراً لجهالة عنوانك تقرر تبليغك عن طريق الصحف مضمون الحكم الصادر في الدعوى رقم الأساس/١٥٤/ لعام ٢٠٢٥ المحسومة أمام ديوان العدالة في قامشلو /الغرفة الثانية/ بتاريخ٢٠٢٥/٥/١٣

٠١ أحقية المدعى:أحمد حسن الصالح بملكية المركبة ذات المواصفات التالية:النوع: F٠RIAND شاحنة متوسطة قلاب اللون:أبيض رقم الشاسيه:٠٣٢٩٠٠٣٤٧٠٥٠٠٠٢٢٩/LVBND/رقم اللوحة:٥٥٠٥٨/٥٨٥٠٥/مرور دوما سنة الصنع /٢٠٠٤ رقم الكيبن: /٠٧١٩٦٠/ طرطوس

٠٢ تسجيل المركبة وترخيصها لدي مديرية تسجيل المركبات المختصة أصولاً.

٠٣ حفظ حقوق الغير من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين في حال وجودها أو ترتبها.

٤-تضمنين الجهة المدعية الرسوم والمصاريف.

قرراً وجاهياً وبحق الجهة المدعية وبثأية الجهة المدعى عليها بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٣قابلاللتميين

خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

هيئة العدالة الاجتماعية في قامشلو ص:٢٤٣
التاريخ:٢٣/٥/٢٠٢٦
سند تبليغ حكم عن طريق الصحف
الغرفة الثانية
الجهة طالب التبليغ:أحمد محمد بن مصطفى
الجهة المطلوب تبليغه:هيثم محمد بن مصطفى
الموضوع:طلب مبلغ وتعويض

نظراً لجهالة عنوانك تقرر تبليغك عن طريق الصحف مضمون الحكم الصادر في الدعوى رقم الأساس/١٧٣/ لعام ٢٠٢٥ المحسومة أمام ديوان العدالة في قامشلو /الغرفة الثانية/ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٩

٠١إزام الجهة المدعى عليها بإعادة مبلغ /٣٢٥٠٠/ اثني وثلاثين ألف وخمسمائة دولار أمريكي للجهة المدعية مع تعويض عادل للنساء للضرر وقدره\$٥٠٠٠/٠٠٠خمسمائة دولار أمريكي فقط لا غير

٠٢ رد طلب الجهة المدعية لجهة باقي المبلغ لعدم الثبوت

٠٣ رد طلبات الجهة المدعية لجهة الجحز الاحتياطي والتنفيذي وحفظ حقه بالطلبية به أمام هيئة التنفيذ بعد إبراز أصل الملكية العائدة للجهة المدعى عليها

٤-تضمنين الجهة المدعية الرسوم والمصاريف
قرراً وجاهياً وبحق الجهة المدعية وبثأية الجهة المدعى عليها بتاريخ ٢٠٢٦/٥/١٩قابلاللتميين.

خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

إعلان بالمراد العلني
تنفيذاً للقرار القضائي بالملف رقم /٩١٦/ لعام ٢٠٢٦
الجهة طالبة التنفيذ:عبد الحسيب مسور
الجهة المنفذ عليها:عماد عبد الكرم حسين
الموضوع:إعلان بيع الغريال المحجوز بالمراد العلني
مكان المراد: الجمعية قبان هوزان على الشارع العام عند الجسر
الوقت والتاريخ ووقت المرادية يوم الأحد ٢٠٢٦/٦/٧
الساعة:الحادية عشر صباحاً.

مذكرة إخطار تنفيذ حكم صادر عن هيئة التنفيذ في ديوان العدالة الاجتماعية في قامشلو
رقم الملف ١١٥٨ /١١٥٨ /٢١/٥/٢٠٢٦
طالب التنفيذ:حسام محمد شريف محمود
عنوانه بالتفصيل: عن طريق الجريدة الرسمية
وضع موضع التنفيذ رقم القرار (/ تاريخ / / ٢٠٢٦م
الصادر عن هيئة.....فيوالتضمن من حيث النتيجة
إلزامك بالحضور إلى هيئة التنفيذ في قامشلو
وبناءً على طلب طالب التنفيذ له فإننا نكلفكم بتنفيذ مضمون القرار المذكور أعلاه خلال مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ تبليغك هذا الإخطار وإلا سوف تجرّي بحقك الإجراءات التنفيذية،
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

مذكرة إخطار تنفيذ حكم صادر عن هيئة التنفيذ في ديوان العدالة الاجتماعية في قامشلو
رقم الملف ٣٧٧ /٣١/٥/٢٠٢٦م
طالب التنفيذ: فيصل محمود محمد ورفقاه
المطلوب التنفيذ عليه:حسبو محمود محمد
عنوانه بالتفصيل: عن طريق الجريدة الرسمية
وضع موضع التنفيذ رقم القرار (/ تاريخ / / ٢٠٢٦م
الصادر عن هيئة.....فيوالتضمن من حيث النتيجة
إلزامك بالحضور إلى هيئة التنفيذ في قامشلو
وبناءً على طلب طالب التنفيذ له فإننا نكلفكم بتنفيذ مضمون القرار المذكور أعلاه خلال مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ تبليغك هذا الإخطار وإلا سوف تجرّي بحقك الإجراءات التنفيذية،
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

مذكرة دعوى
رقم الأساس/٤٤/ ٢٠٢٦
الجهة طالبة التبليغ:عبد عباس الجدوع
المطلوب تبليغه: نليف صالح الرحيل
بالدعوى:حجز سيارة
وإن ديوان العدالة في كركي لكي يدعوك لحضور الجلسة يوم الخميس الواقع في ٢٠٢٦/١/٤
بطلب:حجز سيارة
فيلزم الحضور شخصياً أو وكيلاً عنك وإلا ستجري بحقك الإجراءات القانونية اللازمة.

مذكرة إخطار تنفيذ حكم صادر عن هيئة التنفيذ في ديوان العدالة الاجتماعية في قامشلو
رقم الملف ١١٥٤ /٣١/٥/٢٠٢٦م
طالب التنفيذ: غُروان عصمت ميرة
المطلوب التنفيذ عليه:جاسم إلياس الأحمد
عنوانه بالتفصيل: عن طريق الجريدة الرسمية
وضع موضع التنفيذ رقم القرار (تاريخ / / ٢٠٢٦م
الصادر عن هيئة.....فيوالتضمن من حيث النتيجة
إلزامك بالحضور إلى هيئة التنفيذ في قامشلو ودفع مبلغ /\$٣٠٠٠٠
دولاراً أمريكي

وبناءً على طلب طالب التنفيذ له فإننا نكلفكم بتنفيذ مضمون القرار المذكور أعلاه خلال مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ تبليغك هذا الإخطار وإلا سوف تجرّي بحقك الإجراءات التنفيذية،
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

مذكرة إخطار تنفيذ حكم صادر عن هيئة التنفيذ في ديوان العدالة الاجتماعية في قامشلو
رقم الملف ٣٧٧ /٣١/٥/٢٠٢٦م
طالب التنفيذ:فيصل محمود محمد ورفقاه
المطلوب التنفيذ عليه:مان محمد محمود
عنوانه بالتفصيل: عن طريق الجريدة الرسمية
وضع موضع التنفيذ رقم القرار (تاريخ / / ٢٠٢٦م
الصادر عن هيئة.....فيوالتضمن من حيث النتيجة
إلزامك بالحضور إلى هيئة التنفيذ في قامشلو

وبناءً على طلب طالب التنفيذ له فإننا نكلفكم بتنفيذ مضمون القرار المذكور أعلاه خلال مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ تبليغك هذا الإخطار وإلا سوف تجرّي بحقك الإجراءات التنفيذية،
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

تمعوك هيئة التنفيذ في تره سببه المنفذ ضدها بالحضور إلى هيئة التنفيذ في تره سببه خلال مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ تبليغك هذا الإخطار وإلا سوف تجرّي بحقك الإجراءات التنفيذية
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

ديوان العدالة الاجتماعية في قامشلو ص:٢٤٦
التاريخ:١٤/٥/٢٠٢٦م
مذكرة دعوى عن طريق الصحف
طالب التبليغ:عبد الحميد محمد الحميدي
المطلوب تبليغه:حسن أحمد العلي
موضوع الدعوى:تثبيت ملكية سيارة
نظراً لجهالة عنوانكم تقرر لديوان العدالة تبليغك عن طريق الصحف لحضور جلسة المحكمة يوم الأحد ٢٠٢٦/٦/٢١

في الدعوى أساس /٢١٩/ لعام ٢٠٢٦م المنظورة أمام هيئة العدالة في قامشلو /الغرفة الثانية /وإذا لم حُضر أو ترسل وكيلاً عنك ستجري بحقك الإجراءات القانونية،

مذكرة دعوى
رقم الأساس/١١٤/ ٢٠٢٦
الجهة طالبة التبليغ:عبد عباس الجدوع
المطلوب تبليغه: نليف صالح الرحيل
بالدعوى:حجز سيارة
وإن ديوان العدالة في كركي لكي يدعوك لحضور الجلسة يوم الخميس الواقع في ٢٠٢٦/١/٤
بطلب:حجز سيارة
فيلزم الحضور شخصياً أو وكيلاً عنك وإلا ستجري بحقك الإجراءات القانونية اللازمة.

مذكرة إخطار تنفيذ حكم صادر عن هيئة التنفيذ في ديوان العدالة الاجتماعية في قامشلو
رقم الملف ١١٥٤ /٣١/٥/٢٠٢٦م
طالب التنفيذ: غُروان عصمت ميرة
المطلوب التنفيذ عليه:جاسم إلياس الأحمد
عنوانه بالتفصيل: عن طريق الجريدة الرسمية
وضع موضع التنفيذ رقم القرار (تاريخ / / ٢٠٢٦م
الصادر عن هيئة.....فيوالتضمن من حيث النتيجة
إلزامك بالحضور إلى هيئة التنفيذ في قامشلو ودفع مبلغ /\$٣٠٠٠٠
دولاراً أمريكي

وبناءً على طلب طالب التنفيذ له فإننا نكلفكم بتنفيذ مضمون القرار المذكور أعلاه خلال مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ تبليغك هذا الإخطار وإلا سوف تجرّي بحقك الإجراءات التنفيذية،
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

مذكرة إخطار تنفيذ حكم صادر عن هيئة التنفيذ في ديوان العدالة الاجتماعية في قامشلو
رقم الملف ٣٧٧ /٣١/٥/٢٠٢٦م
طالب التنفيذ:فيصل محمود محمد ورفقاه
المطلوب التنفيذ عليه:مان محمد محمود
عنوانه بالتفصيل: عن طريق الجريدة الرسمية
وضع موضع التنفيذ رقم القرار (تاريخ / / ٢٠٢٦م
الصادر عن هيئة.....فيوالتضمن من حيث النتيجة
إلزامك بالحضور إلى هيئة التنفيذ في قامشلو

وبناءً على طلب طالب التنفيذ له فإننا نكلفكم بتنفيذ مضمون القرار المذكور أعلاه خلال مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ تبليغك هذا الإخطار وإلا سوف تجرّي بحقك الإجراءات التنفيذية،
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

كرة السلة تتنفس من جديد عبر بطولة MIX الأولى

روناھي، قامشلو ـ اختُتِمت منافسات دور المجموعات من بطولة MIX 3x3 لكرة السلة للشابات والشبان، التي ينظمها نادي الآسيبيش الرياضي بمشاركة 14 فريقاً من مدن قامشلو والحسكة والدرباسية، في خطوةٍ تهدف إلى تنشيط اللعبة ودعم الفئات الشابة وتشجيعها على الاستمرار في ممارسة كرة السلة.

تعدُّ البطولة الأولى من نوعها على مستوى مقاطعة الجزيرة بنظام الفرق المختلطة (MIX)، حيث سبق لنادي الآسيبيش أن نظّم بطولاتٍ ماثلة على مستوى مدينة قامشلو للسيدات والرجال، إلا إن النسخة الحالية شهدت مشاركةً واسعةً من مختلف مدن المنطقة.

ويشارك في البطولة كلّاً من فرق: أفاشين، الليث، راين فاير، بلوك أوت،صالة الحسكة، الجمبوري، روج آفا، الصقور، تكس جامب، قامشلو الشهيد عمر الدرباسية، ومجموعتين وتأهل صاحبا المركزين الأول وكيبكان، حيث تم توزيع الفرق على مجموعتين وتأهل صاحبا المركزين الأول والثاني هذه البطولة في وقتٍ ما تزال فيه كرة السلة في المنطقة بحاجةٍ إلى مزيد من الدعم والرعاية من الأندية والجهات

عقد الفرق الأربعة المتأهلة إلى المربع الذهبي، ومن المقرر أن تُعَام مباريات الدور نصف النهائي والمباراة النهائية يوم الجمعة الموافق ٢٠٢٦/١/٢١، لتحديد بطل النسخة الأولى من البطولة، ويتميز نظام البطولة أكبر عدد من النقاط عند نهاية الوقت الرسمي للمباراة والمحد بعشر دقائق، إلا أن اللجنة المنظمة اعتمدت في هذه البطولة نظام الوصول إلى ١٥ نقطة بسبب ضيق الوقت وكثرة المباريات،

وتُعتبر لعبة ٣×٣ من أسرع أنواع كرة السلة انتشاراً في العالم، حيث بدأت بالظهور في الولايات المتحدة خلال ثمانينيات القرن الماضي، قبل أن يعتمدها لاحقاً إلى دورة الألعاب الأولمبية لأول مرة في أولمبياد طوكيو ٢٠٢٠.

لا يمكن النظر إلى بطولة MIX ٣×٣ التي نظّمها نادي الآسيبيش الرياضي على أنها مجرد منافسات تنشيطية عابرة، بل تمثل تجربة مهمة حُمل أبعاداً رياضية واجتماعية في الوقت نفسه، خاصةً أنها جمعت الشباب والشبان ضمن فرق مختلطة في سابقةٍ تعدُّ الأولى على مستوى مقاطعة الجزيرة.

وتكشف البطولة عن وجود رغبة حقيقية لدى فئة الشباب لممارسة كرة السلة، رغم محدودية الإمكانيات وقلة البطولات الرسمية، فمشاركة ١٤ فريقاً من قامشلو والحسكة والدرباسية تؤكد إن اللعبة ما تزال تحتلّ قاعدةً جماهيريةً وشعبية واسعة، وأن المشكلة ليست في نقص المواهب بقدر ما هي في نقص الفرص والمسابقات المنتظمة،

مستوى مقاطعة الجزيرة، كما إن اعتماد نظام MIX منح البطولة

ويعتبر لعبة ٣×٣ من أسرع أنواع كرة السلة انتشاراً في العالم، حيث بدأت بالظهور في الولايات المتحدة خلال ثمانينيات القرن الماضي، قبل أن يعتمدها لاحقاً إلى دورة الألعاب الأولمبية لأول مرة في أولمبياد طوكيو ٢٠٢٠.

وتُعتبر لعبة ٣×٣ من أسرع أنواع كرة السلة انتشاراً في العالم، حيث بدأت بالظهور في الولايات المتحدة خلال ثمانينيات القرن الماضي، قبل أن يعتمدها لاحقاً إلى دورة الألعاب الأولمبية لأول مرة في أولمبياد طوكيو ٢٠٢٠.



عطو ليلاس إبراهيم، غزل الشعار سارة شحادة مياس ساري، ماسة مينا، أبة زيدان، شام مشعل، فاطمة أحمد، ميريام أبو مغبض، شام سلامة، غزل جيون، فيض، نانسبي معمر، مبرفقة للمنتخب، هشام الشرييني مديراً فنياً، هيا دريعي قطيش، سالي إسماعيل، بيان جمعة حسين،



بُعداً، إضافةً، إذ ساهم في تعزيز مشاركة الفتيات وإظهار قدرتهن الفنية ضمن أجواءٍ تنافسيةٍ حقيقية، وهو أمرٌ يحتاجه الرياضة النسائية بشكل عام، التي ما تزال تعاني من محدودية المشاركات مقارنةً برياضات الرجال.

ومن الناحية الفنية، فإن لعبة ٣×٣ تُعد من أكثر أنواع كرة السلة ملائمةً للواقع الحالي في المنطقة، لأنها لا تحتاج إلى ملاعب كبيرة أو أعداد كبيرة من اللاعبين، كما أنها تعتمد على السرعة والمهارة والفدية واللياقة البدنية، ما يجعل تنظيم البطولات أكثر سهولة وأقل تكلفةً من بطولات كرة السلة التقليدية،

وفي المقابل، تكشف البطولة أيضاً عن حاجة ملحة لإنشاء روزنامة سنوية خاصة بلعبة كرة السلة، بحيث لا تقتصر الأنشطة على البطولات التنشيطية فقط، بل تتحول إلى مسابقات دورية تُسهّم في تطوير المستوى الفني للاعبين واللاعبات بشكلٍ مستمر، ومن أبرز الرسائل التي أرسلتها البطولة

اللغة الكردية في روج آفا.. وجود أمة ومقاومة شعب

دجوار أحمد آغا

قد تفقد الشعوب أرضاً أو سلطنة أو ثروة، لكن ما دامت تحفظ بلغتها فإنها تحفظ هويتها وثقافتها، وهكذا تكون اللغة وطناً فاللغة ليست مجرد وسيلة للتواصل بين الناس، بل ذاكرة جماعية، تاريخ حي، حامية للثقافة، القيم والمبادئ، والوجدان القومي.

ولعلّ جربة الشعب الكردي في روج آفا تمثل واحدة من أبرز تجارب الصمود اللغوي في العصر الحديث، فخلال أكثر من قرن واجهت اللغة الكردية سياسات الإنكار والتهميش والنجس، لكنها استطاعت أن تبقى حية بفضل تمسك المجتمع بها وإيمانه بأن الدفاع عن اللغة هو دفاع عن الوجود نفسه، هي وجود الأمة، جوهر الهوية الجمعية، حامل الذاكرة التاريخية، الوعاء الذي يحفظ تاريخ شعب وأحلامه.

بالنسبة للشعب الكردي، تمثل اللغة الكردية (الكردانية) بشكل أساسي في روج آفا) وجوده كأمة، ومقاومته لكل محاولات الطمس والإنكار، في روج آفا خولت اللغة إلى ساحة معركة مستمرة ضد السياسات الاستعمارية والقومية الثقافية، رغم عقود المنع والقمع، حافظ الكرد على لغتهم سراً ومعلنًا، ومع ثورة ١٩ تموز ٢٠١٢، أصبحت رمزاً للتححر والإدارة المجتمعية.

الكرد ولغتهم.. إرث حضاري عريق

يعد الكرد من أقدم شعوب الشرق الأوسط، أسهموا عبر التاريخ في بناء الحضارات الإنسانية وإغناء التراث الثقافي والعلمي للمنطقة، وقد أُنيت الأمة الكردية شخصيات بارزة في الفكر والأدب والسياسة والعلم، وتركت بصماتها في مختلف مراحل التاريخ، وتعد اللغة الكردية إحدى اللغات الهندوأوروبية العريقة، وتمتلك ثرائاً لئياً غنياً يمتد لقرون طويلة، وقد حافظت هذه اللغة على ذاكرة الشعب الكردي، ونقلت حكاياته، أساطيره، تراثه، تاريخه، أشعاره، وملاحمه الوطنية من جيل إلى آخر عبر الألسن والشفاه، إلى أن تم كتابة اللغة الكردية وإن كانت في البداية بالأحرف العربية مثلها مثل بقية اللغات القديمة وفتحها.

عهد الاحتلال العثماني.. اللغة تحت السيادة الإسلامية

وخلال حكم الاحتلال العثماني (الذي استمر قرناً حتى نهاية الحرب العالمية الأولى)، لم تكن اللغة الكردية معترفاً بها رسمياً، لكنها لم تمنح بشكل صارم كما حدث لاحقاً، كانت تستخدم في الحياة اليومية والشعر والتراث الشفوي بين القبائل الكردية في مناطق روج آفا (الحسكة، عفرين، كوباني)، شهدت المنطقة توطئاً لقبائل عربية في بعض الفترات لأغراض إدارية أو عسكرية، ما أثر على التركيبة الديموغرافية،

القدم التنسائية السورية خلال السنوات الأخيرة بعد حصدها معظم الألقاب في مختلف الفئات العمرية، وفي الخصلة، يبقى المنتخب السوري للناشئات أمام اختبار هام يتمثل فيمشاركة المرتقبة في بطولة غرب آسيا،

حيث تتجه الأنظار إلى قدرة الجهاز الفني واللاعبات على تحقيق نتائج إيجابية تعكس حجم التحضيرات التي سبقت البطولة، وتُلبّي تطلعات الجماهير الرياضية السورية.

ومع انهيار الدولة العثمانية المتجفة بعد الحرب العالمية الأولى وتقسيم كردستان بين تركيا، إيران، العراق، وسوريا، وجد الكرد أنفسهم موزعين بين أربع دول وحدود سياسية

جديدة، وأصبحت روج آفا أي (مناطق الجزيرة وكوباني وعفرين وسري كانيه وديرك وغيرها) ضمن الدولة السورية الناشئة، الأمر الذي أدخل اللغة الكردية في مرحلة جديدة من التحديات السياسية والثقافية، ورغم غياب المؤسسات التعليمية الكردية الرسمية، حافظ المجتمع الكردي على لغته عبر الحياة اليومية والأغاني الشعبية والشعر الشفهي والتراث المتوارث.

وشهدت فترة الانتداب الفرنسي على سوريا نهضة ثقافية كردية هامة، خاصةً بعد وصول عدمن المثقفين الكرد إلى دمشق، وفي مقدمة هؤلاء برز الأمير «جلالت بدرخان» الذي يعد الأب الروحي للنهضة اللغوية الكردية (آفا) التي تعتبر من أعظم الإجازات، عُرفت باسم «الجديدة بدرخان»، والتي أصبحت الأساس المعتمد للغة الكردية الكردانية حتى يومنا هذا، ومن خلال هذه الأبجدية تمكنت اللغة الكردية من دخول مرحلة جديدة من التطور الأدبي والثقافي والتعليمي، ولهذا ينظر كثير من الباحثين إلى دمشق في تلك الفترة بوصفها العاصمة الثقافية للكرد في النصف الأول من القرن العشرين.

وبعد استقلال سوريا عام ١٩٤٦، لم حصل اللغة الكردية على أي اعتراف رسمي داخل مؤسسات الدولة، على الرغم من مشاركة أبناء الشعب الكردي في الدفاع عن سوريا والمساهمة الفعالة في خربها وصولاً إلى الاستقلال، يكفي أن نذكر قائد ثورة الشمال «إبراهيم هنانو» إلى جانب وزير الحربية، وقائد معركة ميسلون يوسف العظمة، لكن للأسف فقد تصاعد الفكر القومي العربي خلال الخمسينات واستلم أصحابه

السلطة في البلاد مع بداية الستينات، الأمر الذي أدى إلى تراجع الهامش الثقافي المتاح للكرد، وبقيت اللغة الكردية خارج النظام التعليمي والإداري والإعلامي الرسمي، ورغم ذلك استمرت الحياة الثقافية الكردية من خلال المبادرات الفردية والأنشطة الاجتماعية والأدبية.

عهد حزب البعث ١٩٦٣-٢٠١١.. الإيداع الثقافية والتعريب

ومع وصول حزب البعث إلى السلطة خلال انقلاب الثامن من آذار ١٩٦٣، تزايدت السياسات القمعية، واعتمد النظام على القومية العربية كهوية وحيدة، حيث حظر اللغة الكردية في المدارس، الإعلام، والإدارات الحكومية، ومنع ندرسيها والنشر بها، وحتى استخدامها الرسمي، كما غير أسماء القرى، البلدات، والمدن الكردية إلى عربية، ومنع تسجيل الأسماء الكردية في السجلات المدنية، فقد كانت اللغة الكردية ممنوعة في كل مجالات الحياة العامة، وتعرض من يتحدثونها أو يدرسونها للملاحقة الأمنية.

وأدى ذلك إلى «إدانة ثقافية» منهجة، مع سياسات تغيير ديموغرافي بتوطين عرب في المناطق الكردية (الحزام العربي)، ورغم ذلك، حافظ الكرد على لغتهم سراً في المنازل والتجمعات الخاصة، ونسخوا الكتب يدوياً، وأسسوا شبكات تعليم سرية، حيث كانت المقاومة الثقافية شكلاً من أشكال الصمود الوجودي.

مجلة هاوار ولادة مشروع قومي ثقافي

وفي الخامس عشر من أيار عام ١٩٣٢ أصدر الأمير جلالت بدرخان مجلة «هاوار» في دمشق، وهو التاريخ الذي أصبح لاحقاً يوماً للعلم، وتركت بصماتها في مختلف مراحل التاريخ، وتعد اللغة الكردية إحدى اللغات الهندوأوروبية العريقة، وتمتلك ثرائاً لئياً غنياً يمتد لقرون طويلة، وقد حافظت هذه اللغة على ذاكرة الشعب الكردي، ونقلت حكاياته، أساطيره، تراثه، تاريخه، أشعاره، وملاحمه الوطنية من جيل إلى آخر عبر الألسن والشفاه، إلى أن تم كتابة اللغة الكردية وإن كانت في البداية بالأحرف العربية مثلها مثل بقية اللغات القديمة وفتحها.

وباتبع حزب البعث العربي الاشتراكي سياسة منهجية ضد الشعب الكردي واللغة الكردية على وجه الخصوص، وكانه ينتم من الكرد

الذين لم يُحكّموا أي خطر على وحدة سوريا، بل على العكس من ذلك، فقد حافظوا عليها ودافعوا عنها، ومن أهم ما قام به البحث نذكر:

– الإحصاء الاستثنائي: حيث شكل هذا الإحصاء الاستثنائي الذي جرى فقط في محافظة الحسكة سنة ١٩٦٢، إحدى أخطر الخطوات التي استهدفت المجتمع الكردي، إذ جُرد عشرات الآلاف من الكرد من الجنسية السورية، وسجل قسم منهم كم «أجنبي الحسكة»، بينما بقي قسم منهم مكتومي القيد دون أي بيانات شخصية سوى ورقة موقعة ومختومة من المختار مع شاهدين اثنين، وكان لهذا القرار آثار عميقة على مختلف جوانب الحياة، بما فيها التعليم والثقافة واللغة.

– مشروع الزغام العربي: وجاء هذا المشروع استناداً إلى دراسة أمنية قدمها الضابط العنصري «محمد طلب هلال» إلى السلطات السورية، دمشق مستهدفاً للوجود الكردي في روج آفا، حيث تم من خلال هذا المشروع توطين الآلاف من أبناء منطقة الطبقة الذين عبرت مياه نهر الفرات قراهم

المدارس والمعاهد.. بناء جيل جديد

في شريط حدودي يمتد من ديرك إلى سري كانية، بطول يصل إلى ٣٧٥ كم، وعرض يتراوح بين ١٠ إلى ١٥ كم، من الحدود المصطنعة مع باكور كردستان، ورافق هذا الاستيطان تغيير أسماء القرى والمدن الكردية.

– منع التعليم باللغة الكردية: وطوال عقود حكم البعث، تم منع تدريس اللغة الكردية في المدارس السورية، كما حُظرت المدارس والمعاهد الكردية، وأصبح تعليم اللغة يتم بصورة غير رسمية داخل البيوت أو عبر حلقات ثقافية محدودة، حتى وصل الأمر للمرة الأولى في تاريخ سوريا الحديث، كما أن المدرسة من خلال تعليق تعاميم على جدران المدارس مكتوب فيها (منوع التكلم إلا باللغة العربية).

– استهداف النشاط الثقافي: حيث تعرض العديد من الأدباء والكتاب والنشطاء الكرد للملاحقة والاعتقال بسبب نشاطهم الثقافي، كما مُنعت الكتب والمجلات الكردية من التداول وتم مصادرتها إلى جانب فرض رقابة مشددة على النشاط الثقافي الكردي.

أدباء حملوا اللغة على أكتافهم

وفي مواجهة سياسات تضيق الخناق والمنع، لعب الأدباء والمثقفون الكرد، دوراً محورياً في حماية اللغة الكردية، وكان الشاعر الكبير «جركخوين» من أبرز الأصوات التي كرست حضورها داخل المؤسسات التعليمية والإدارية لصالح اللغة التركية، التي أصبحت الرسمية في التعاملات والدوائر، وحتى في الأزمات واللافتات التعريفية مثلها مثل العلم التركي، وأثار هذا الأمر مخاوف جديّة واسعة بشأن مستقبل الهوية الثقافية الكردي، إلى جانب مساهماته الفكرية والسياسية، وقد خُوّل هؤلاء وغيرهم إلى حراس للغة الكردية في زمن كانت فيه المؤسسات الرسمية تغلق أبوابها أمامها.

المرأة الكردية.. المدرسة الأولى للغة

وبعد سقوط النظام السوري السابق، وحدوث تحولات سياسية أدت إلى وصول سلطة جديدة إلى الحكم بشكل مؤقت، انتقلت فيما بعد إلى حكم انتقالي لمدّة خمس سنوات، عاد ملف الحقوق القومية والثقافية إلى الواجهة من جديد، وأثار المرسوم رقم ١٢ الصادر عن رئيس الحكومة السورية المؤقتة «أحمد الشرع» نقاشات واسعة حول مستقبل المؤسسات التعليمية والجامعات والمناهج التي أُنتِست خلال السنوات الماضية في روج آفا وشمال

شرق سوريا، وفي الوقت الذي يتمسك فيه الكرد بالكتسبات اللغوية والثقافية التي تحققت منذ عام ٢٠١٢، تتواصل المطالب بالاعتراف الدستوري باللغة الكردية، وضمان حقّ تعليمها واستخدامها في مختلف مجالات الحياة العامة.

ثورة ١٩ تموز.. عودة اللغة إلى الحياة العامة

مع انطلاق ثورة التاسع عشر من تموز ٢٠١٢ من كوباني، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ اللغة الكردية في روج آفا، فبعد عقود من المنع، بدأت اللغة الكردية تنفض الغبار عن نفسها بمساعدة الأبهات اللواتي فتحت المجال للكتابة والنشاط والاصمود، رغم تعاقب الحكومات والأنظمة وتبدل السياسات، لكن اللغة الكردية بقيت حية لأنها دائماً أكبر من أن تكون مجرد أداة للتواصل، هي هوية شعب وذاكرة أمة وإرادة حياة، واليوم تقف اللغة الكردية في روج آفا شامخة مع المدارس والجامعات في «قامشلو، كوباني، الحسكة، ديرك، وعفرين» تؤكد اللغة أنها ليست مجرد النماذج وأهليل المعلمين وإطلاق المؤسسات التعليمية. وهكذا نرى بأن حقيقة الثورة انطلقت فعليا من المدرسة ومن حق الطفل الكردي في التعلم بلغته الأم.

وشهدت محاولات الإنكار والإقصاء،

بعد زيارتها لعفرين والشيوخ مقصود إلهام أحمد تلتقي الأمين العام للتحالف الديمقراطي السوري

روناهي، قامشلو - بعد أن قامت الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية، إلهام أحمد بزيارق إلى عفرين وحي الشيخ مقصود حلب، التقت بالأمين العام للتحالف الوطني الديمقراطي السوري، أحمد أعرج، وناقشا جملةً من القضايا السياسية والوطنية، في إطار مشاورات تهدف إلى تعزيز الحوار الوطني وتوسيع مساحات التوافق بين القوى السورية.



وأكد الطرفان على أهمية الحوار بين مختلف القوى الوطنية وتعزيز التفاهات المشتركة بما يسهم في دعم مسار الحل السياسي الرئيسية للمشركة لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية، إلهام أحمد.

وبحسب بيان صادر عن التحالف الوطني الديمقراطي السوري، ناقش الجانبان سبل تعزيز الشراكة الوطنية وآليات الاندماج الديمقراطي وبناء التوافقات بين القوى السورية، إلى جانب بحث مُخرجات اتفاق 1٩ من كانون الثاني وانعكاساته على المشهد السياسي السوري، كما تطرق اللقاء، إلى ملف الحقوق الثقافية وضروة ترسيخها ضمن الأطر الدستورية والقانونية، مع التأكيد على أهمية العمل السياسي السلمي كمدخل أساسي لتحقيق الاستقرار وترسيخ الحقوق والحريات في البلاد.

ميدانية، وعقدت سلسلة اجتماعات مع الأهالي والعائلات العائدة إلى بيارهم بعد سنوات من التهجير، وشهد اللقاء استقبالاً ترحيبياً من الأهالي والأطفال الذين عتروا عن سعدانهم بالعودة إلى بيارهم بعد سنوات من التهجير والنزوح.

مُهَجِّر من ريف سري كانيه يُطالب بإعادة الأراضي لأصحابها الأصليين

الاستفسار عن الجهة التي تدير الأراضي وتستفيد من محاصيلها، إلا أن الرد اقتصر على الإشارة إلى شخص يُدعى «المعلم» دون تقديم أي توضيحات إضافية حول هويته أو الجهة التي يمثلها.

وقال: «أخبرتهم، إنني صاحب الأرض الشرعي، وإن هذه الأرض تُزْرَع منذ سنوات وون وجه حق، وطلبت منهم ترك الحصول لكنهم رفضوا وطردوني ومنعوني من الوصول إلى أرضي أو الحصول على أي جزء من حقوقي».

وأكد إنه عند مغادرته إلى القرية، لاحظ سيطرة المرتزقة على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في القرية ومحيطها، ولغفت، إلى إن أحد المنازل جرى خيوله إلى تقطع لتجميع الآليات الحصاد وأن الموجدوين موجوداً أثناء عملية الحصاد، وأنه حاول في الموقع كانوا من عناصر عسكرية.

فرق الإطفاء في الحسكة تستنفر لحماية الموسم الزراعي

وتل منصور، حيث تم توزيع عناصر الإطفاء ضمن نقاط ثابتة ومتحركة لتغطية المساحات الزراعية ومناطق الخطورة».

كما تم تثبيت نقاط إطفاء في قامشلو وشملت هيمو، كربايو، ثشورك، حلوة، الحزنه، ولبان، إلى جانب نقاط أخرى في بلدة تربه سبيه توزعت على كازية شابو، تل معروف، مفرق مركفت، ومعشوق» وفي عامودا، انتشرت نقاط الإطفاء في المنطقة المنتشرة في عموم المحافظة، في إطار حالة استنفار تستمر حتى نهاية الموسم الزراعي.

مسؤول إيراني يتحدث عن تجدد الحرب بين أمريكا وإيران

طهران في الواجهة التي بدأت أواخر شباط.

وقال معاون قائد مقر خاتم الأنبياء لفرقة العمليات المركزية للقوات المسلحة الإيرانية، محمد جعفر أسدي، إن «الولايات المتحدة تطالب باستسلامنا الكامل، وإلزامها الإيرانية لن تستسلم مطلقاً»، وأضاف، بحسب ما أورده التلفزيون الرسمي

المسرح الكردي في سوريا.. بين الذاكرة الجمعية والتجربة الذاتية

جديد، وكان حدثاً استثنائياً بكل المقاييس، إذ جمع فرقاَ من مختلف المناطق الكردية، وخلق حالة من التلاخ الفني والحوار التقني، وأثبت أن نمة طاقة إبداعية هائلة تنتظر لحظة انطلاقها.

لكن وللأسف، لم يستطع المهرجان أن يكمل مسيرته سوى دورة واحدة ودورة متعثرة عام ١٩٩٥، وقف وراء هذا التعثر جملة أسباب متشابكة، وفي مقدمتها الأسباب الأمنية واللاحقات المستمرة في زمن حافظ الأسد الذي نظر بعين الريبة إلى أي جُمع ثقافي كردي أضف إلى ذلك أسبابا لوجستية تتعلق بضعف الدعم والتطوير، وخلافات داخلية بين الفرق المسرحية لأسباب جزئية حالت دون استمرارية المهرجان لاحقاً ورغم قصر عمره، ترك المهرجان أثرا لا يحى إذ شكّل لحظة وعي جمعي بالكتابة وجود مسرح كردي، وألهم جيلاَ كاملاً من المثقلين في الحقل المسرحي.

شهدت هذه الفترة أيضاً تأسيس فرق مسرحية كردية شبه معلنة في مدن قامشلو والحسكة وعامودا وديرك، وخاصةً أن عام ١٩٩٥، شهد الدورة الثانية من المهرجان المسرحي الكردي بمدينة قامشلو، مواصلاً ما بدأه دورة مهرجان عفرين التأسيسية، ورغم أنه كرّس تقليداً تنافسياً نقدياً، قدمت الفرق عرضاً تنوعت بين استلهام اللامح الكردية وبين مسرحيات ذات طابع اجتماعي، إلا أن المهرجان لم يستطع إكمال برنامجه لأسباب أمنية وحزبية، وقد ساهمت الجملات والصحافة الكردية ودور النشر في الخنبة، وقد شكلت منصات احتفالات عيد



هذه المرحلة، بدور محوري في نشر مقالات ودراسات ونصوص مسرحية عديدة، ما أتاح افتقار تلك المنصات إلى الشروط الفنية الدنيا لصناعة مسرح حقيقي من إضاءة وسينوغرافيا، وديكور، وكانت تلك المنصات، بكل بدائيتها الناقصة الأولى التي طُل منها المسرح الكردي على جمهوره، وساهمت في ظهور فنانيه وفرق فنية للرقص والغناء والمسرح، شكلوا النواة الصلبة للمرحلة التالية.

ما بعد ٢٠١١.. الانفجار الكمي وتحولات النموذج

شكّل اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١، ثم إعلان الإدارة الذاتية في روج آفا عام ٢٠١٢، منعطفاً ثورياً في مسار المسرح الكردي، ولأول مرة خُولت اللغة الكردية من لغة مهيمنة إلى لغة رسمية للإدارة والتعليم، ما رفع عن المسرح الكردي عبء «التعريب» نسبياً عكسه المشهد الثقافي الكردي كاتياً، وسيناريست، ومؤدياً، ومخرجاً، وصاعداً لموسيقاه التصويرية، ومفضلاً لثيابه واكسسواراته الخاصة، وهذا الحضور الشفهي الذي يمكن تسميته «المسرح المنودرامي الأول»، احتذى على عناصر المشهد والحوار والشخصية، لكنه ظل حبيس الجسد الواحد والفضاء غير المؤكّر مسرحياً.

رما كانت تلك الليالي، حيث يروي الكردي الحكايات لمجهور من أبناء القرية قبل آلاف السنوات، هي الخطوة الأولى الصعبة في طريق المسرح الكردي الطريق الذي كان أكثر من ألف ميل.

جاء النصف الأولى من القرن العشرين مرحلة دخول المجتمع الكردي في سوريا

السؤال النوعي ظل مطروحاً بقوة حول علاقة هذه الوفرة بالعمق الجمالي، وحول الصراع بين نموذج «المسرح بوصفه بياناً» ونموذج «المسرح بوصفه سؤالاً».

تجربتي الذاتية.. رحلة بين السخرية النقدية، الرؤيا، واللم الزوج

أنتهي إلى جبل وُلد في نهاية ستينات القرن الماضي، جبل بدأ الكتابة في زمن كان فيه الاستماع إلى شريط كاسيت كردي يتطلب حذراً، لكن شفغي بالمسرح قادني في رحلة طويلة، جعلت من جرتني مختبراً شخصياً للمسار الذي خطه المسرح الكردي في سوريا.

– البداية من رحم السخرية: «جمهورية الجاني» (١٩٩٢):

جاءت انطلاقتي الفعلية الأولى في مدينة سري كانيه عام ١٩٩٣، حين عملت على تحويل قصة «جمهورية الجاني» للكتاب الكردي حليم يوسف في عمل مسرحي، قدم على مسرح احتفالات نوروز، سمحت لي أجواء النص العبثية الساخرة بإسقاط المسرحية على واقع كيرستاني كان ينزف من «حرب الإخوة» المحمّدة بين قوات الطاباني والبزاني، كان العرض انتقاداً لاذعاً للحرب الأهلية، متخفياً وراء رداء «الجنون».

لاقي العمل قبولاً جماهيرياً لافتاً، إذ رأى الجمهور فيه مرآة لواقعه الألميم، ووجد في ضحكاته المريرة مساحةً للتفكير وعلمتني هذه التجربة مبكراً أن للمسرح يمكن أن يكون أداة ثورية نقدية تخاطب الجماهير في وجدانها وعقلها.

– المنودراما والرؤيا الاستشراقية: «الدريوش» (٢٠٠٥):

بعد سنوات، وجدت نفسي منجذباً إلى قالب المنودراما، ففي عام ٢٠٠٥، كتبت مسرحية «الدريوش» التي أخرجتها بالتشارك مع الفنان أحمد عرب في مدينة سري كانيه، حملت دقة وكأنها رؤيا فنية استشرفت الكارثة مثل: حُول بنايبح سري كانيه إلى بحيرات دم، على الجمالي إضافة إلى البنية الإثرائية، حرائق الحاصل، هجوم التنظيمات المتطرفة، والتهجير الكبير، وأخيراً الحاجة الماسة إلى مرجعية كردية موحدة، عَمّمتني «الدريوش» في الاتجاه الصحيح لمواجهة هذه التحديات، وخاصة أن السنوات الأخيرة أثبتت أن نمة طائفة شبابية هائلة تتلمس دروب التطوير، كما أن ظهور كتابات ومخرجات كريات بيتر بتفكيك المركزية الذكورية وإحداث زلزال إيدياعي في قادم السنوات.

– الكتابة من قلب الجرح: منودراما «النازح» (٢٠١٩):

لكن ما كان رؤيا في «الدريوش» أصبح واقعاً معاشاً في عام ٢٠١٩، بعد احتلال الرنزقة المدعومة من جيش تركيا مدينة سري كانيه، وجدت نفسي مثل آلاف العائلات، في مواجهة النزوح القسري، كانت الكتابة ملادي الوحيد لمقاومة الصدمة وخويل الالم إلى شهادة جمالية، هكذا وُلدت منودراما «النازح» التي لم تكن مجرد نص عن فقدان، بل كانت صرخة من قلب الحدث، محاولةً لتوثيق مأساة التهجير والشتات باللغة المسرحية، قام بتقديمها الفنان أحمد عرب في أكثر من مناسبة بالمانيا، كما تم توظيف تقنيات المسرح الرقمي لعرضها عبر وسائل التواصل الافتراضي، في محاولة للوصول إلى الجمهور الكردي المشتت في النافي الأوروبية، وللتكيف مع واقع فرضته المأساة نفسها.

– البحث في الجذور وتجديد الأسطورة: «منمنمات كردية» (٢٠٢٥):

ظللت منشغداً إلى فكرة استعادة لللامح والأساطير الكردية القيمة برؤية معاصرة، وتبلور هذا الهاجس في نهاية عام ٢٠٢٥، حين صارت لأول مرة مرئية ومكّنة.

قمت مجموعة مسرحيات قصيرة خُت عنوان «منمنمات كردية» إلى مهرجان عُمن صبري للثقافة (دورة النص المسرحي).

واستلهمت هذه «المنمنمات» روح العمل المسرحي الهام للكتاب السوري الراحل سعد الله ونوس «منمنمات تاريخية» لكنني نقلتها إلى التربة الكردية، كان هذا العمل توجيهاً لرغبة قديمة في اختبار إمكانية وجود «مسرح كردي» ينطلق من الخصوصية الثقافية ليصل إلى سؤال إنساني عام.

– خبرة الممارسة: الإخراج، النقد، والتدريس:

بالتوازي مع الكتابة والإخراج، منحني احتكاكي بمهرجانات المسرح، وعملي في شركات الإنتاج الدرامي، وممارستي للنقد الأدبي والفني، معرفة أوسع بدور المسرح الحيوي في حياة المجتمعات، وقد أثمر هذا التراكم في كتابة عشرات الأبحاث والدراسات في النقد وتاريخ المسرح الكردي والتحليل، لكن يبقى تنويع هذا المسار في روح آفا مع تأسيس المعهد العالي للفنون المسرحية والموسيقية والسمنائية بروح آفا، والعمل ضمن هيئته التدريسية، والمشاركة في إعداد قسم من مناهجه النظرية.

إن وجودي في هذا العهد هو استثمار في المستقبل، تتمثل في بناء جبل جديد من المسرحيين الكرد، مزودين بأبوات أكاديمية منهجية، إنني أنامل من طالباتي وطلابي أن يكونوا جيلاً قادراً على صناعة المسرح والسينما والدراما باللغة الكردية، جيلاً يحوّل «مسرح الضرورة» إلى «مسرح الإمكان» الحقيقي.

إشكاليات راهنة وأفاق مستقبلية

بعد قرابة نصف قرن من أولى المحاولات، يقف المسرح الكردي في سوريا اليوم على عتبة أحد عرب في مدينة سري كانيه، حملت دقة وكأنها رؤيا فنية استشرفت الكارثة مثل: حُول بنايبح سري كانيه إلى بحيرات دم، على الجمالي إضافة إلى البنية الإثرائية، حرائق الحاصل، هجوم التنظيمات المتطرفة، والتهجير الكبير، وأخيراً الحاجة الماسة إلى مرجعية كردية موحدة، عَمّمتني «الدريوش» في الاتجاه الصحيح لمواجهة هذه التحديات، وخاصة أن السنوات الأخيرة أثبتت أن نمة طائفة شبابية هائلة تتلمس دروب التطوير، كما أن ظهور كتابات ومخرجات كريات بيتر بتفكيك المركزية الذكورية وإحداث زلزال إيدياعي في قادم السنوات.

شهادة كاتب بين الماضي والحلم

أرى أن رؤيتي للمسرح الكردي تنمحور حول «التوازن الصعب» بين الالتزام بالهوية من دون الانحسار فيها، وبين الطموح الفني الكوني من دون استلاب، وأؤمن أن علي الكاتب المسرحي الكردي أن يكون شاهداً على زمنه، لكن شهادته يجب أن تنصهر في بوتقة جمالية تجعل العرض المسرحي حدثاً حسيّاً وفكرياً لا خطابياً مُلقّناً، ما لبثت أحلم بخشبية كردية تستضيف هاملت الذي يتردد بين اللهجات الكردية الجميلة.

الطريق إلى المسرح كان أكثر من ألف ميل، وكانت الخطوة الأولى صعبة جداً، وربما كانت تلك الخطوة الأولى، قبل آلاف السنين، حين كان الحكواتي الكردي يروي حكاياته في ليلة شتوية، لكن اليوم ونحن نفق في قاعة المعهد العالي، نعلم أن آلاف الأميال قد قطعت، وأن الطريق أمام الأجيال القادمة صارت لأول مرة مرئية ومكّنة.

تركيا تتجاوز اختراق الأمن الرقميّ السوريّ إلى احتلاله

يتوقف مفهوم "الاختراق الرقميّ" حسب الفقه السياسي والأمني المعاصر عند حدود التجسس، أو سحب البيانات، أو تخريب المنشآت الحيويّة عن بعد. لكن ما تمارسه أقرة في سوريا تجاوز كلياً هذه المستويات، وتحوّل إلى "احتلال رقمي وإداريّ ممنهج" يقوم على تفكيك البنية التوثيقية والسيادية الأصلية لسوريا، وإعادة بناء هيكل بيروقراطيّ موازٍ يتبع إدارياً وقانونياً لمديريات النفوس والهجرة التركية.

بدرخان نوري

بيانات السوريين المدنية

في تركيا

فُتِجاً مواطِنٌ من أهالي الرقة لدى حصوله على بيان عائليّ باسم والده المتوفى بورود اسم والدته مرتين فيه، فيطلبُ على الفور استخراج وتفتيحي بيان زواج ليجد بمفازتهما أنّهما في شبه تطابق. وأنّ التطبيق السداسيّ متحقّقٌ (الاسم والأب والأمّ والكنية وتاريخ الولادة متطابق. ولا يوجد كلاًّ ذلك الرقم الوطنيّ وهو نفسه وهو بمثابة البصمة الشخصية لا يمكن تطابقها مع شخصٍ آخر، بالإضافة لا توجد أدنى شبهة قانونيّة بأنّ الاسم هو نفسه، والخالف هو بتاريخ الزواج والفرق بينهما فقط وشهران. ولا يعقل أن مواطناً تزوج من زوجته مرتين خلال شهرين، ولدى السؤال عن سبب التكرار، أجاب الموظف: البيان السوريّ صحيح، والخطأ ورد في البيان المنظم وفق النظام التركيّ، والمفارقة بإجابة الموظف بأنّ حلّ الإشكال يتطلب تطبيق إحدى الزوجتين، يسأل المواطن: السورية أمّ التركيّة؟ فيجيب الموظف: الأسهل السورية، ليؤكد أنّ القانون في سوريا ورفيّه يركنُ شكلاً للثائق، ويتجاهل المنطق والخفائيّ.

لنصّور أن مواطناً سوريّة مسنة تُطلّق من زوجها بعد خمس سنوات من توثيق وفاته قانونيّاً في السجلات السورية الرسمية، ليبقى القيّد التركيّ ساريّ المفعول، ويعكس الحل المطروح حالة فصام قانونيّ واجتماعيّ. لا هدف له إلاّ تثبيت قيد رقميّ مشوّمة ثمّ ترحيله بخلل تقنيّ إلى تركيا، وليجد المواطن السوريّ نفسه الضحية ويتحمل وحده مسؤوليّة دفع فاتورة هذا التداخل والارتباك السياديّ. إذ يتطلب تصحيح هذا الخطأ البيروقراطيّ المتفعل نتيجة الترحيل الإداريّ الخارجيّ. ورفع دعوى قضائيّة وحُمل تكاليفها وملاحقة إجراءاتها لأشهر طويلة، وعملياً فإنّ مجرد رفع دعوى إقراراً بالقوّة القانونيّة الكاملة للبيان التركيّ، عدا كونه يحتمل وقوع المواطنين السوريّ وزر الخطأ الذي لم يرتكبه، رغم حقيقة أنّ الرقة لم تخضع لسيطرة الجيش التركيّ نفوذاً أو احتلالاً مباشراً.

مسألة ربط السجلات المدنية السورية بالمنظومة الإداريةّ الرقميّة التركية في شمال سوريا إلى خوادم أقرة تتجاوز كونها خللاً بيروقراطيّاً ليعصب «احتلالاً رقميّاً» منهجاً يضربُ بعقم مرتكزات الأمن الوطنيّ السوريّ، ويتفكّك ما تبقى من روابط سياديّة واجتماعيّة بين السوريين بعد سقوط النظام البائد، وإذا كانت تركيا تتعامل مباشرةً مع قواعد بيانات السجل المدنيّ السوريّ في مناطق نفوذها واحتلالها، فإنّها تتعامل عبر شبكات الاختراق سجلات محافظات لم تخضع لسيطرتها واحتلالها العسكريّ المباشر وتعتبرها جغرافياً برمجيّة مستباحة، أعيد ترحيل صكوكها وخوادمها بالكامل إلى أقرة منتزعةً سلطة التوثيق لتتمتع صكوك المواطنين والمكثبة البيئية، للكفل البشريّة المأولية الوحيد، بتأخذ إجراء إداريّ مختزل، علماً أنّ الزواج الذي ورده فيه الخطأ يعود إلى نحو سنتين سنة.

جُسدَ الحادثة الواقعيّة مأساة «البيروقراطيّة الهجينة» وانعكاساتها الكارثيّة على حياة السوريين، وتكشف عن مفارقةٍ سرلانيّة متعددة المستويات قانونيّة وسياديّة وسياسيّة واجتماعيّة، أفرزتها مرحلة إعادة هندسة السجلات المدنيّة السورية وترحيلها إلى المنظومة التركيّة.

تكمّن المفارقة السياسيّة والأمنيّة الأبرز في أنّ محافظة الرقة لم تخضع يوماً للتوفى بورود اسم والدته مرتين فيه، فيطلبُ على الفور استخراج وتفتيحي بيان للمناطق المحتلة (عفرين وسري كانيه وكري سبي)، ورغم ذلك طال الترحيل القديمة فاعلمتها أمام «النظام الرقميّ التركيّ» الجيد.

وعندما يعود المواطن الأصليّ ليطالب بمنزله أو أرضه بعد غياب طويل، يستعظم بنظام إداريّ أصمّ يتركّ وثائق رقميّة مرحلة ومطابقة في النفوس التركية تثبت ملكيّة المستوطن الجيد، ويصعب جداً إثبات الملكيّة من الناحية الإجرائيّة، وقد يقطع الطريق على أيّ مشاريع مستقبلية لعودة بقية الأهالي، ليحتول التغيير الديمغرافيّ القسريّ من فعل عسكريّ مداريّ إلى واقعٍ إداريّ مشرعٍ رقميّ.

إنّ تكرار القيد والأخطاء الكارثيّة الناجّة عن ترحيل البيانات مثل قيد الزواج المزوج والمكر بفرار شهرين لعائلة من الرقة والذي كُشف بالصدفة، ليس مجرد غباء بيروقراطيّ بل ثغرة رئيسية مقصودة تُفهر بصفة خصبة لتثبيت التزوير، وقد تُستغل هذه الأخطاء وتداخل الأرقام



الوطنية لإنشاء «هويات مدنيّة موازية» وقيد حصر إرث مرفقة، تُمنح بموجبها وثائق تملك قانونيّة هجينة ومستدامة للحواضن البشريّة الجديدة والجمعيات الاستيطانيّة لتفتين عملية السرعة والإحلال الديمغرافيّ.

الوطنية لإنشاء «هويات مدنيّة موازية» وقيد حصر إرث مرفقة، تُمنح بموجبها وثائق تملك قانونيّة هجينة ومستدامة للحواضن البشريّة الجديدة والجمعيات الاستيطانيّة لتفتين عملية السرعة والإحلال الديمغرافيّ.

يؤدي الاحتلال الرقميّ إلى إنهاء ما تبقى من صلات جُمع السوريين ببعضهم خلف خطوط السيطرة ليجد المواطن السوريّ نفسه في جيب معزول توثيقيّاً، فالأوراق الصادرة عن مناطق سيطرة الحكومة المؤقتة قد تفقد قيمتها القانونيّة في الشمال، والبيانات المُرحّلة لتركيا لا جرّؤ الجهات الحكوميّة في دمشق على إبطلها أو الحكم ببطلانها، بل تطلب من المواطن الامتثال لها وحُمل تكاليف دعاوى تصحيحها في إجراءات قد تطول لأشهر أو تتجاوز السنة.

وقد يتسبب هذا الانقسام الرقميّ بشلّل كامل في معاملات حصر الإرث، وتثبيت البنية، والوكالات القانونيّة، والحقوق الماليّة العمّدة، وأدى هذا الإطباق إلى دفع العائلات السوريّة مجبرة نحو قطع علاقاتها الإداريّة والماليّة مع أقاربهم في الداخل السوريّ والارتباط العضويّ بالمنظومة التركيّة لتسيير شؤون الحياة اليوميّة والمسائل الإداريّة.

يجد المواطن السوريّ نفسه عاجزاً عن تسيير تفاصيل حياته الأساسية إذا كانت تتطلب تقاطعاً بين خطوط السيطرة، فالوكالات وعقود الزواج، وحصر الإرث، وتثبيت الملكيات، والعمالات التقاعدية تصعب معلقة ومستحيلة، كحالة مواطن كرديّ أقعده مرضٌ عمالٌ فلم يستطع حُصيل الراتب التقاعديّ لعدم إمكانية استخراج نسخة مصدقة من وكالة تمّ تنظيمها في عفرين المحتلة.

ويؤدي المواطن دون قبض رواتبه التي تراكمت، وهذا الشلل البيروقراطيّ يدفع العائلات السوريّة قسراً إلى قطع علاقاتها الإداريّة والمالية مع أقاربهم في الداخل السوريّ والامتثال الكلي للنظام التركيّ لتسيير شؤونهم اليوميّة.

تتكامل فصول مأسسة هذا الاحتلال الرقميّ من خلال صناعة «التبعية القسريّة بالمنفعة والمصير»، والمواطن أو اللاجئ السوريّ الذي ارتبطت ولادات أولاه وعقد زواجه، وملكياته العقارية الجديدة بالخوادم وأنظمة الهجرة التركية، يتحوّل تلقائيّاً بحكم الحاجة لحفظ مركزه القانونيّ والمدنيّ المحدّد إلى مدافع عن استمرار وجود الاحتلال التركيّ خفياً، فقدان وثائقهم وملكياتهم بحال، استعادة السيادة الوطنيّة السورية، والتي يرى فيها تهديداً لثبوتياته الجديدة، ما يضرب ما تبقى من مفهوم «الولاء الوطنيّ السوريّ الجامع».

يتمّ تحرير هذا الاحتلال الخفي والمستدام وتبريره شعبيّاً عبر التلاعب بالأحقاد الفوميّة والموروثات العصريّة (كالتجسس والعشائريّ والتحرّض للنهضيّ الدينيّ والانقسام المناطقيّ) ويتم إيهام الشارع بأنّ الممّج الإداريّ التركيّ وحمايته سجلاته هو صلّ حماية للوطنية ووحدة البلاد والعروبة ضد مشروع انفصاليّ افتراضيّ، والأمر لا يعود كونه متشاعلة، بينما الواقع الجيوسياسيّ يثبت أنّ السوريين، في ظلّ تواطؤ ومقايضات قوى إقليميّة ومباركة دوليّة، تخلّوا عن أمنهم الرقميّ وسيادتهم التوثيقية لصالح احتلال إداريّ تركيّ عابر للحدود، يركّز نسج الهوية الوطنيّة ويحوّل الفرر السوريّ البسيط إلى رغبة على دوائر وتدار قيد حياته ومعيشتهم من أقرة.

قطع الشرايين الإدارية بين المحافظات

أضحت البيانات اليوم المورد الأكثر قيمّة، وهي محرك الاقتصاد الرقميّ وأداة النفوذ في العلاقات الدوليّة، والسيطرة على البيانات الوطنيّة تعني إمكانية حماية خصوصية المواطنين وضمان المؤقتة قد تفقد قيمتها القانونيّة في الشمال، والبيانات المُرحّلة لتركيا لا الأطراف الخارجية لها لأغراض سياسيّة أو اقتصادية.

يُقصّد بالأمن الرقميّ حماية الأدوات، الحسابات، بيانات الدفع الشخصيّ، وتشمّل أرقام بطاقات الائتمان والخدمات المصرفيّة، والبيانات الصحيّة والهوية

الرقميّة من الاختراق والسرقة على شبكات الإنترنت، وهو يضمن منع تسريب البيانات الشخصية واستمرار عمل الشركات.

فيما السيادة الرقميّة فتعني قدرة الدولة على السيطرة التامة والتحكم في بنيتها التحتية الرقميّة، وبيانات مواطنيها، وقوانينها عبر الإنترنت دون تبعية لشركات أو دول أخرى، وهي من عوامل حماية الأمن القوميّ، ومنع التجسس الخارجيّ وضمان عدم انقطاع الخدمات الحيويّة إذا فرضت دول أخرى عقوبات تقنيّة، وعملياً فالسيادة الرقميّة رديف مساواة للسيادة الوطنيّة.

يركز الأمن الرقميّ على الجانب التقنيّ والدفاعيّ من خطر التهديدات والقرصنة، أما السيادة الرقميّة تركز على الجانب القانونيّ والسياسيّ وتمكك البيانات والأنظمة.

إن سيطرة دولة جارة (تركيا) على هذه بيانات السجل المدنيّ السوريّ يعني اكتشافاً أمنياً مطلقاً خصوصية الفرد السوريّ، إذ تتيح الخوادم المُرحّلة لأقرة الاطلاع على البنية العائليّة، والتوزع العشائريّ، والقيد العقارية، وسجلات الوفاة (الولادة والوفاة والزواج والطلاق) لكامل الكتلة البشريّة في الشمال والمناطق المُحترفة رقمياً.

وعندما تفقد السلطة الوطنيّة القدرة على حماية خصوصيّة بيانات مواطنيها وتعجز عن إبطال القيد الرقميّة المشوّمة الصادرة من الخارج، فإنّها تفقد بالتالي مبرر وجودها القانونيّ والتنفذيّ، وتحوّل الأمن الرقميّ السوريّ إلى مرفق إداريّ يدار بالتحكم عن بعد ويخدم مصالح الأمن القوميّ التركيّ، ويؤدي هذا الدمج الإداريّ التركيّ إلى خلق جدار توثيقيّ صلب يفصل سكان شمال وشرق سوريا عن باقي المحافظات، فالعاملات الورقيّة والقيد الأصلية في دمشق لم تعد تتطابق مع البيانات الرقميّة المعدلة والمرحّلة في الخوادم التركية، هذا التباين البيروقراطي يخلق نظامين قانونيّين متوازيين ومتناحرين داخل البلد الواحد.

ثمّت هذه المحطات إنّ «الاحتلال الرقميّ» هو الأداة الأكثر خطورة وخفياً لإيهام ما عجزت عنه الآلة العسكريّة؛ فهو يقطع الخيوط الإداريّة والقانونيّة الرفيعة التي كانت تربط المواطن السوريّ بأرضه ونسجه المجتمعيّ، ويؤسس لتفتيت جغرافيّ روحيّ دائم يبيّن على أفتاض الهوية الوطنيّة السورية المشتركة، إن ربط حياة المواطن السوريّ بالبيانات المدنيّة المُرحّلة إلى تركيا، ومنع تفعيل وكالة قانونيّة تمّ تنظيمها سابقاً في عفرين المحتلة لتمكين المواطنين الكرديّ القميين فيها من إدارة شؤون ممتلكاتهم وعائلاتهم وأقربائهم، يثبت أنّ السوريين يعيشون اليوم في ظلّ «احتلال إداريّ ورقميّ» يتكامل مع الاحتلال العسكريّ، وليحتلّ المواطن السوريّ إلى هويته لعادلة سياسيّة براغماتيّة دوليّة تقودها واشنطن وأقرة وموسكو، مقابل تنازل الجهات المعنية السورية عن سيادتها التوثيقية والتنفيذيّة أمام الشروط التركية خشيبة الاستخدام السوريّ بأرضها الأطراف الخارجية لها لأغراض سياسيّة أو اقتصادية.

يُقصّد بالأمن الرقميّ حماية الأدوات، الحسابات، بيانات الدفع الشخصيّ، وتشمّل أرقام بطاقات الائتمان والخدمات المصرفيّة، والبيانات الصحيّة والهوية

هناك صراعات وأزمات في أنحاء العالم، ولكن الشرق الأوسط يتصدر المشهد. فترداد فيه الأزمات يوماً بعد يوم، وإنّ خدشنا عن تركيا فالأوضاع فيها ليس على ما يرام. هناك مشاكل داخلية كبيرة، وعواقب كبيرة أمام الديمقراطية، والحقوق السياسية غائبة. هذه الأزمة ليست وليدة اليوم، أو متعلقة بحدث ما، وهي مستمرة منذ سنين عديدة، وعملت عليها الدول حسب خفيق مصالحها.

ويعد طرح القائد عبد الله أوجلان نداء «السلام والجمعة الديمقراطيّ» منذ أكثر من عام، قدم فرجة ذهبيّة لتركيا، لتفكك الخدمات الحيويّة إذا فرضت دول أخرى عقوبات تقنيّة، وعملياً فالسيادة الرقميّة رديف مساواة للسيادة الوطنيّة.

تباطل في تقديم التسهيلات والدعم اللازم، وخاصة في مسألة حرية القائد عبد الله أوجلان المسجديّة، التي هي أساس أي تقدم في العملية، والساسة الأتراك يدركون أنّ الحلول لن تأتي ما دام الشخص العني بعملية السلام، لا يزال محتجزاً في سجن إزماني.

الأنظمة الرأسمالية سبب الأزمات

في السياق، خدثت لصحيفتنا عضوة الهيئة الإدارية في حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، «مرزا أرسلان» في ظل الأوضاع في المنطقة، تزداد الضغوطات على الشعب، لعدم وجود المساواة والعدالة، والوقوف ضد ضغوطات الشعوب، وخاصة جأه



ويعد طرح القائد عبد الله أوجلان نداء «السلام والجمعة الديمقراطيّ» منذ أكثر من عام، قدم فرجة ذهبيّة لتركيا، لتفكك الخدمات الحيويّة إذا فرضت دول أخرى عقوبات تقنيّة، وعملياً فالسيادة الرقميّة رديف مساواة للسيادة الوطنيّة.

تباطل في تقديم التسهيلات والدعم اللازم، وخاصة في مسألة حرية القائد عبد الله أوجلان المسجديّة، التي هي أساس أي تقدم في العملية، والساسة الأتراك يدركون أنّ الحلول لن تأتي ما دام الشخص العني بعملية السلام، لا يزال محتجزاً في سجن إزماني.

وعن تعنت الدولة التركية حتى الآن عن تغيير القوانين أوضحت:«منذ أكثر من عام، وعملية السلام والجمّع الديمقراطيّ تسير، بفضل إصرار ونضال القائد عبد الله أوجلان، وأتمت تعلمون، بأن حركة التحرر الكرديستانية،

خطت خطوات عملية وكبيرة وتاريخية، كل ذلك من أجل لجّاح عملية السلام، اليوم لذا يجب على الدولة التركية، أن تخطو خطوات عملية للمساهمة في لجّاح العملية».

وتابعت: «فيل كل شيء، ومن أهم خطوات لجّاح عملية السلام، يجب إطلاق سراح القائد عبد الله أوجلان، كما يجب تغيير القوانين، وهذه أيضا خطوة مهمة للغاية، وبعد انتهاء هذه المرحلة، سنلاحظ التقدم في الخطوات، التي ستؤدي في النهاية لتحقيق المطلوب، وعند ذلك علينا أن نسايق للوقت، كي لا نضيع الفرصة الذهبية من بيننا، من أجل مستقبر حر وديمقراطي لبندا، لذا، يجب أن يتم النقاش مع القائد عبد الله أوجلان، من أجل القيام بخطوات هامة تساهم في عملية السلام، وأساسها نشر السلام، والديمقراطية بين الجمّع، وتحقيق المساواة، وعلى الجميع المشاركة في ذلك، وبشكل قانوني وصحيح».

وأوضحت: «القائد عبد الله أوجلان أكد أن الأزمات سببها الأنظمة الرأسمالية، والقومية، وتركيا حاول إيجاد الحلول للمشاكل العالفة، بينها وبين الكردي، ومع وجود الفرصة للسلام والجمّع الديمقراطي، والأوضاع الصعبة التي تمرّ بها، وهذا لا يأتي إلا بالتغيير الديمقراطيّ، لذلك، من المهم لجّاح عملية السلام والجمّع الديمقراطي، لأنها ستؤدّي على المنطقة والشرق الأوسط برمته، ومع لجّاح عملية السلام، ستحل القضايا العالقة في المنطقة أيضا».

أما بخصوص، تعريف تركيا للديمقراطية: «عندما تعود إلى تأسيس الجمهورية التركية، نرى أن الكردي، والأتراك، بنوا معا أساس الجمهورية، وفي ذلك الوقت توجد الكردي والأتراك، ولا يوجد مشكلة بيننا وبين الجمهورية اليوم، ولكن المشكلة تكمن في عدم وجود الديمقراطية، وعلينا العمل ورفع

العدالة الانتقالية، وهذا سيكون لها آثار إيجابية على العلاقات بين الكردي والأتراك، وفي ذلك الوقت توجد

العدالة الانتقالية، وهذا سيكون لها آثار إيجابية على العلاقات بين الكردي والأتراك، وفي ذلك الوقت توجد

العدالة الانتقالية، وهذا سيكون لها آثار إيجابية على العلاقات بين الكردي والأتراك، وفي ذلك الوقت توجد

«هيئة العدالة الانتقالية» في سوريا هل حققت الغاية من تأسيسها؟

ديانا إبراهيم



الكثير من الانتهاكات والجرائم والمجازر بحق السوريين لكن حصر مسألة خفيق العدالة الانتقالية، بتلك الأعمال فقط. يطرح إشكالية كبيرة، ويشير الكثير من الأسئلة لدى السوريين، والحقوقيين، وأصحاب الشأن، في سوريا وخارجها، لأنّ أيّ خوض في مسألة خفيق يعتمد على طبيعة الانتهاك التركيّ، وعندما يتمّ نخذ من خفيق العدالة على طرف معين يتحول العدالة الانتقالية إلى عدالة انتقامية، وهذا سيكون لها ازتادات عكسية على السوريين.

انتقائية محاسبة الانتاة

العدالة الانتقالية يجب أن تطل كل من تسبب في إراقة دماء السوريين، وانتقائية محاسبة الجناة وحصرها بأشخاص أو حكومة معينة، لا بحق المنشود. على الحكومة المؤقتة، الاعتراف الكامل بالانتهاكات التي قامت بها، لأنه من الأولى



الكرديّة بديمقراطيا، وبناء السلام بين الجمّعات الديمقراطية حاجة ملحة اليوم، كما شرحتها القائد عبد الله أوجلان، وأطلق عليها اسم «الاندماج الديمقراطيّ».

وأضافت: « ليس الكردي وحدهم المعنيين بالسلام، بل شعوب الشرق الأوسط قاطبة، لذلك وكما خدشنا سابقا هناك خطوات اساسية يجب أن نقوم بها، وكما قلت، النقطة الهامة التي يجب أن تكون على رأس تلك الخطوات، هي حرية القائد عبد الله أوجلان المسجديّة، التي هي أساس وضمان لجّاح عملية السلام والجمّع الديمقراطيّ، كما أن الخطوات القانونية والسياسية التي يجب اتخاذها لها أهمية بالغة».

وفيما يخص عملية الاندماج الديمقراطي بين مؤسسات الإدارة الذاتية ومؤسسات الحكومة السورية المؤقتة، وتأثيرها على العلاقات التركية – الكردية، «من أعقد الأمور مقارنة الدولة التركية حلّ القضية

العدالة الانتقالية، وهذا سيكون لها آثار إيجابية على العلاقات بين الكردي والأتراك، وفي ذلك الوقت توجد

العدالة الانتقالية، وهذا سيكون لها آثار إيجابية على العلاقات بين الكردي والأتراك، وفي ذلك الوقت توجد

العدالة الانتقالية، وهذا سيكون لها آثار إيجابية على العلاقات بين الكردي والأتراك، وفي ذلك الوقت توجد

العدالة الانتقالية، وهذا سيكون لها آثار إيجابية على العلاقات بين الكردي والأتراك، وفي ذلك الوقت توجد

العدالة الانتقالية، وهذا سيكون لها آثار إيجابية على العلاقات بين الكردي والأتراك، وفي ذلك الوقت توجد

العدالة الانتقالية، وهذا سيكون لها آثار إيجابية على العلاقات بين الكردي والأتراك، وفي ذلك الوقت توجد

العدالة الانتقالية، وهذا سيكون لها آثار إيجابية على العلاقات بين الكردي والأتراك، وفي ذلك الوقت توجد

العدالة الانتقالية، وهذا سيكون لها آثار إيجابية على العلاقات بين الكردي والأتراك، وفي ذلك الوقت توجد

العدالة الانتقالية، وهذا سيكون لها آثار إيجابية على العلاقات بين الكردي والأتراك، وفي ذلك الوقت توجد

سوريا والعدالة الانتقالية.. أسئلة تنتظر إجابات..!

العقاب سواء عبر القضاء الوطني أو المختلط أو الدولي، الثالث؛ جبر الضرر، ويشمل التعويضات المادية والمعنوية، وإعادة الممتلكات، وتوفير الرعاية الصحية والنفسية، وإعادة الاعتبار للكرامة الإنسانية، الرابع؛ ضمانات عدم التكرار، وهي إصلاحات عميقة في المؤسسات والدستور والقوانين والثقافة المجتمعية، بحيث يستحيل عودة نظام ماثل للقمع والانتهاك.

سوريا بلد الجميع، لكن النظام السابق تصرف وكأنها مزرعته الخاصة، حُرِم الكرد من تعليم لغتهم الأم عقودا طويلة، في عام ١٩٦٢، أُجري إحصاء صوري في السكّة، بُرِعت على إثره الجنسية من أكثر من مئة ألف كردي، وصُتفوا كـ "أجانب" في بلدٍ ولدوا فيه وعاش فيه أبائهم وأجدادهم، هذه الفاجعة لها اسم؛ «الأجانب»

أو «المكتومين» أجيال كاملة من الكرد في «محافظة الحسكة» حُمل بطاقات حمراء تمنعهم من كل شيء، تخيل إنك ولدت في قامشلو، وجدك دُفن فيها، لكن، بطاقة هويتك تقول إنك «أجنبي»، هذا هو المستوى العميق للظلم الذي يجب أن نعالجه أي عدالة انتقالية حقيقية، وهنا أطرح هذا



كل شيء؟ لمن خرج من تحت الأنقاض فوجد بيته قد سُويّ بالآرغز؟

هذه الفعالة لا تُفكّم أجوبةً وحلولاَ جاهرة، إنها محاولة لطرح الأسئلة التي نادراً ما تُناقش في الإعلام أو السوروي في كل مكان، لأن العدالة لم تكن كبيرة، والتفاصيل دقيقة، والخوف من تكرار الظلم مشروع،

قبل أن نبدأ، يجب أن نتفق على شيء واحد؛ لا عدالة ممكنة دون مواجهة صريحة للحقيقة، ولا سلام دائماً دون مسألة حقيقية، لكن هل نحن مستعدون لسماع الحقيقة كاملة؟

ماذا تعني العدالة الانتقالية أصلاً؟ هذا المصطلح، الذي يستعمله الدبلوماسيون والخبراء ومنظمات حقوق الإنسان، لا يُقصد به تحقيق العدالة بالمعنى الجنائي الضيق وحده، بل هو فلسفة متكاملة للتعامل مع إرث دولةٍ باكمهلها قامت على القمع والإفلات من العقاب، يعني

في جوهره مجموعة من الآليات التي تهدف إلى معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في فترة ما بعد النزاع أو بعد انهيار النظام الاستبدادي، بحيث لا يُترك الضحايا وحيدين، ولا يُعاد إنتاج دوافع الصراع مجدداً، تقوم هذه الآليات على أربعة أركان مترابطة لا يمكن جُزئتها؛ الأول؛ كشف الحقيقة، وهو ليس مجرد جمع توثيق بل عملية مجتمعية تعترف بمعاناة الضحايا وتكشف المسؤوليات دون مساباةٍ زائفة بين الجلد والضحية، الثاني؛ المحاسبة، أي محاكمة عادلة للمتورطين في الجرائم وفق مبدأ عدم الإفلات من



هنا هو؛ هل هذه الآليات في العدالة الانتقالية التي خُدتنا عنها قابلةٌ للتطبيق في واقعٍ سوروي معقدومجزأ، حيث تعددت أطراف النزاع وتشابكت المصالح الإقليمية والدولية، حتى المجتمع السوروي نفسه منقسم بين ضحايا وجلادين ونازحين ومهجّرين، وبين من يريد محاسبة فورية ومن يخشى فوضى انتقامية؟ الجواب ليس «باعتهم» أو «لا» بل هو أن تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا يحتاج إلى نموذجٍ شاملة، وينتهي بجبر ضرر (مصمم خصيصاً للسباق السوروي).

يبدأ بالمحاسبة الدولية على الجرائم الكبرى وبمبدأيات حقيقة وطنية مع المصلحة شاملة، وينتهي بجبر ضرر جماعي وفردى لا يُستخدم كسلةٍ سياسية للمساومة على الدماء، إن غياب هذه الآليات أو تأجيلها بحجة «استقرار الوضع» ليس حلاً بل هو وصفة لإعادة إنتاج المأساة ذاتها تحت مسميات جديدة،

هذه التحديات تشابك مع مخاوف السوريون الخوف من الانتقام الطائفي، الخوف من إن العدالة ستكون انتقائية فتحاسب طرفاً وتغض الطرف عن آخر الخوف من أن القوانين المستبدلة ستكون مجرد مساحيق جُميل ليديكتاتورية جديدة،

الجبر القانوني؛ إلغاء كل القوانين الجائرة والاستثنائية التي سنّها النظام السابق؛ لأن بعضه مخيبة لثقة موقوتة قابلة للانفجار في أية لحظة،

لقد انتظر السوريون ثلاثة عشر عاماً كي يعرفوا أين دُفن أبناؤهم، كم عاماً إضافياً يجب أن يمروا كي يعرفوا أين عدالتهم؟

ختاماً، العدالة الانتقالية في سوريا ليست مرحلة انتقالية، بل ضرورة وجودية، لا يمكن لبيلد خسر أكثر من جذريا، سنكرر المأساة بأسماء جديدة، وستتحول العدالة الانتقالية إلى مجرد فصل جديد في كتاب الإفلات من العقاب، لذلك، التحدي ليس فقط «كيف نحاسب» بل كيف نبني للمرة الأولى دولة لا يشعر فيها أي سوروي، كرديا كان أم عربياً، مسحجاً أم درزيا، سنياً أم علوياً، أنه الضحية للمنظرة القادمة،

دروس من تجارب الآخرين موجودة، لكن لا توجد نسخة جاهزة، جنوب أفريقيا عرفت كيف تصالح البيض والسود، لكنها لم تحاسب كل الجرمين، كولومبيا عرفت كيف تدمج مقاتلي «فارك» في السياسة بعد محاكمات خاصة، تونس استنعت لألاف الضحايا في هيئة الحقيقة والكرامة، لكنها لم تستطع محاكمة بن علي نفسه لأنه هرب، والسؤال الجوري لكل سوروي؛ أي نموذجٍ يناسبنا؟

على مساحة ٣٠٠ دونماً.. مزارع من عامودا يبني مشروعاً زراعياً رغم الخسائر

قامشلو، ملاك علي ـ في قرية "توبو" بريف عامودا، يواصل المزارع "حليم رشك" بناء مشروعه الزراعي رغم الخسائر التي ضربت محاصيله هذا الموسم، فمن زراعة القمح والبصل والخضروات الصيفية، إلى تشغيل الآبار عبر الطاقة الشمسية وتربية المواشي.



على منظومة طاقة شمسية متكاملة تضم ١٦٠ لوحاً شمسياً لتأمين الكهرباء للمشروع على غطاسين للبئر، أحدهما بقوة ٥٧ والأخر بقوة ٤٠، حيث يتم تشغيل الغطاس الكبير خلال الأجواء المشمسة، بينما يُستخدم الغطاس الأصغر في الأجواء الممطرة لتخفيف استهلاك الطاقة وضمان استمرارية ضخ المياه، وأضاف إن مشروع الطاقة الشمسية شكّل خطوة أساسية في دعم النشاط الزراعي، خاصةً مع ارتفاع تكاليف الوقود والكهرباء خلال السنوات الأخيرة، موضحاً إن التكلفة الإجمالية للمنظومة بلغت نحو ٤٨ ألف دولار، إلا أنها ساعدت بشكل كبير في تأمين المياه للأراضي الزراعية واستمرار عمليات الري دون انقطاع خلال المواسم المختلفة،

وفي إطار تطوير البنية التحتية للمشروع، نوه المزارع رشك إلى «إن مشروعَي يعتمد توسيع المشروع وزيادة مصادر الإنتاج،



الأضرار المناخية فقط، بل شملت أيضاً التكاليف المرتفعة التي تكبدها خلال الموسم، سواءً من حيث البذار أو الأسمدة أو أجور العمال، إضافة إلى الحاجة المستمرة للمياه رغم وفرة الأمطار هذا العام، ما فرض أعباءً مالية إضافية على المشروع الزراعي الذي يعتمد بشكل أساسي على الاستمرار بالإنتاج لتعويض الخسائر،

أما في الموسم الصيفي، فأوضح رشك إن مشروعه حالياً يعتمد بصورة رئيسية على محصول البصل، حيث قام بزراعة ٦٠ دونماً منه بعد استثمارات كبيرة في البذار والأسمدة والعناية الزراعية، وذكر إن تكلفة البذار وحدها بلغت نحو خمسة آلاف دولار،

إلى جانب ما يقارب ١٧٠٠ دولاراً أنفقت على الأسمدة الحارة والباردة، فضلاً عن الأيونية الفطرية التي استخدمت لمعالجة الأضرار الناتجة عن العواصف البرية والرطوبة العالية،

وبحسب رشك، فإن محصول البصل احتاج إلى مراحل طويلة من العناية والمتابعة، بدأت بإضافة الأسمدة بعد هطول الأمطار،

ويؤكد رشك إن الخسائر لم تتوقف عند



في مجال النظافة وفق برنامج عمل محدد يشمل مختلف مناطق المدينة؛ إن سيارات جمع القمامة تعمل بشكل يومي في الشوارع الرئيسية، حيث يتم جمع النفايات مرتين يومياً، صباحاً ومساءً، لضمان عدم تراكمها في تلك المواقع التي تشهد حركةً يومية وسكانية كثيفة،»



قامشلو/ سلاف عثمان ـ يتّ الإداري في قسم النظافة ببلدية قامشلو «مهدي عقيل» أنّ البلدية تقوم يومياً بعملية جمع وتحويل النفايات من مختلف النظافة والأسواق، ونوه إلى إن استمرار رمي القمامة بشكل عشوائي وعدم التزام بعض الأهالي بمواعيد إخراجها يساهم بشكل مباشر في ظهور تراكمات متكررة للنفايات،

شهدت مدينة قامشلو خلال الفترة الأخيرة تزايداً في تراكم النفايات في عدد من الشوارع والأحياء والأسواق العامة، وتلك بعد استنساب شركة «رفيون» من مشروع النظافة واستلام بلدية قامشلو إدارة الملف بشكل كامل، ورغم الخلل الذي أُلغقتها البلدية بمعالجة الوضع خلال فترة قصيرة، إلا أن مشاهد تراكم القمامة في بعض المناطق استمرت لعدة أيام، ما دفع للمواطنين إلى التساؤل حول أسباب المشكلة وآليات معالجتها،

وفي هذا السياق؛ أوضح الإداري في قسم النظافة ببلدية قامشلو «مهدي عقيل» إن البلدية تواصل تنفيذ أعمالها اليومية

المستمرّة في عدد السكّان،

فالمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،

والمسألة تكمن في

توزيعها على

مناطقها المختلفة،